

الأذرع الإعلامية للعولمة ، من التلاعب بسيادة الدول الى الغاء وجودها

د. تيطاوني الحاج

جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة -

ملخص الموضوع

تسعي العولمة الإعلامية بترسانتها الدعائية إلى تعويم الأقنية الإعلامية والثقافية المحلية والعالمية بالمنتجات الاستهلاكية الممجة لنموذج " القالب الأمريكي المتفوق " وجعله الأكثر رواجاً وانتشاراً وإبهاراً . ففي ظل سيطرة الشركات العالمية للإعلام على مضامين الإعلام العالمي والمحلي للدول ، سواء من خلال تحكم هذه الأخيرة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطويع تطوير هذه الوسائل لمصلحة تكريس مزيد من الهيمنة الغربية ، أو من خلال التحكم في مضامين إنتاج المادة الإعلامية و توزيعها ، يحدث إفراغ فكرة الحق في الإعلام للجميع من محتواها، مع تسطيح مبدأ " تكافؤ الفرص " ، كقاسم مشترك بين جميع شعوب العالم للتعبير عن تطلعاتها إلى عالم واحد متضامن . غير أن واقع الحال على الأرض يتجه في غير ما يدعيه منظري العولمة والفكر الليبرالي بتسفيه الأفكار المنادية بأهمية التمسك بمبدأ سيادة الدولة والحق في التنوع الثقافي . فعندما يتم غرض الطرف عن المسألتين و تنفيه أهميتهما في وجدان الشعوب . عندها هل يمكن الحديث عن سيادة الدول في عصر السماوات المفتوحة ؟

الكلمات المفتاحية : الأذرع الإعلامية ، العولمة ، العولمة الإعلامية ، الدولة ، السيادة، وسائل الإعلام ، الإعلام الجديد ، شبكات التواصل الاجتماعي .

Abstract :

The mediatic globalization and its propaganda seek to dominate over the local media of the third world countries by promoting its products.

Under the control of the international companies specialized in the field of media on the contents of global and local media of countries and peoples and on various media and communication means and technologies, as well as dominate the monopoly of the distribution of these contents and these means through companies familiar to the continents.

This situation has emptied the idea of the right to information for all from its content, with the principle of "equal opportunities" being flattened as a common denominator among all the peoples of the world to express their aspirations to a single, united world.

When the two issues are turned a blind eye or their importance in the hearts of the nations is lost.

Is it possible to talk about the existence of any sovereignty of nations in the era of open skies?

مقدمة

. لم يعد بإمكان الجيوش ولا الجمارك ولا ترسانة القوانين المحلية ولا الدولية الوقوف في وجه التدفقات الإعلامية في اتجاه الدول ... لقد باتت تكنولوجيا الإعلام والاتصال تؤرق الأنظمة السياسية على اختلافها ، أنظمة تتمسك دوماً بمبدأ حقها في السيادة على ترابها وإزاء شعبيها ، لكنها عبثاً تحاول أمام اذرع إعلامية لا تتوقف عن ضخ مضامينها في كل لحظة وفي كل مكان .

. لم يبق اختفاء الصحفي جمال خاشقجي يوم 02 أكتوبر 2018 مجرد لغز لجريمة منحصرة بين دولتي تركيا والمملكة العربية السعودية لينكشف القضاء وأجهزة الأمن التركية والسعودية على فك شفرتها في محيط القنصلية السعودية باسطنبول التركية .

لقد تبوّأت أجهزة الإعلام الدولية بتكنولوجياتها الحديثة صدارة المشهد عندما سلطت السوشيل ميديا و الفضائيات التلفزيونية وجريدة الواشنطن بوست وكثير من الوكالات الدولية للانباء كل إمكاناتها لوضع الحدث في مقدمة كل ما يدور في

العالم لعدة شهور سعيا لفرض وجهات نظر متباينة تتلون بكثير من المصالح السياسية والتجارية و الجيوستراتيجية .

. لقد تجاوزت " الأذرع الإعلامية " عمل الساسة والدبلوماسية والقضاء وأجهزة الأمن ، وتم إبقاء الحدث متقدماً¹ رغماً عن إرادة الساسة . لقد حول الإعلام الحدث إلى مساق خارج السيطرة ، تحولت فيه الدول في لحظة ما إلى متفرج يتوجس خيفة مما قد تؤول إليه الأمور بعد أن تنتهي التحقيقات القضائية والجنائية والمساومات التجارية والتفاهات الدولية الى نتيجة .

. فلصالح من تتحرك الأذرع الإعلامية في زمن العولمة ، زمن السماوات المفتوحة والفضاءات الممتدة والأراضي المسطحة و انكماش كيانات آيلة للانقراض كانت تسعى الدول ؟ أي سيادة للدول مع تطور تدخل تكنولوجيات الإعلام والاتصال ؟ كان مبدأ السيادة - ولا يزال- أحد المقومات المهمة التي تهض عليها نظرية الدولة في الفكر السياسي والقانوني التقليدي. والدولة - بوصفها الشخص الرئيسي والمتميز من أشخاص القانون الدولي - تتكون من عناصر ثلاثة هي: الإقليم، والسكان، والسلطة السياسية المنظمة (الحكومة) التي تقوم علي تنظيم السلطات الثلاث، و إدارة مختلف المرافق العامة في الداخل والخارج بما فيها إدارة الإعلام والاتصال. وبالتالي فإن السيادة تشير إلي معنيين أحدهما إيجابي ينصرف إلي قدرة الدولة . كوحدة سياسية مستقلة . على التصرف بحرية كاملة ودون أية قيود تفرض عليها فيما عدا تلك التي ترتضيها هذه الدولة ذاتها، والآخر سلبي يفيد عدم إمكان خضوع الدولة لأية سلطة غير سلطتها هي. وبالتالي " يكون لمبدأ السيادة وجه داخلي يقتصر نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بمواطنيها داخل إقليمها بحدوده السياسية المعلومة، ووجه خارجي ينصرف نطاق تطبيقه علي علاقة الدولة بغيرها من الدول،

قضية اختفاء ثم مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي تم تداولها في مقدمة الأخبار منذ 02 أكتوبر 2018 إلى غاية كتابة هذا المقال . وما تزال حديث كل الاقنية الإعلامية عربياً ودولياً .

والتي تقوم علي وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة وعدم جواز التدخل في شئونها الداخلية " ¹.

لقد عبر وزير العدل الفرنسي جاك توبون (jack tobon) في مناقشات ثقافة منظمة التجارة العالمية omc عن تخوفه صراحة من الأذرع الإعلامية للعولمة و تقويضها لمبدأ سيادة الدولة إزاء شعبيها وإقليمها بقوله " إن الانترنت بالوضع الحالي شكل جديد من أشكال الاستعمار ، وإذا لم نتحرك فأسلوب حياتنا في خطر " ² وهو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك بقوله : " أعيدوا إلينا الدولة، أن الدولة هي في طريق فقدان السيطرة على أعمالها" بعد أن بدأ الكل يستوعب أن كثير من المسائل يتم النظر فيها خارج مؤسسات الدولة وربما من وراءها في الغالب ، وبعبدا عن سلطتها الرقابية في كثير من الأحيان .

وهنا نشير إلى التخوف الكندي من هذه الأذرع الإعلامية التي أدت إلى انحصار الحق في التنوع الثقافي لصالح جارتها الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي دفع بمواطنيها إلى مظاهرات بمختلف مقاطعات كندا ضد الهيمنة الأمريكية في مجال التدفق الإعلامي التلفزيوني بالخصوص ، تجاوبا مع تخوف بعض الخبراء الكنديين الذين نبهوا الحكومة الكندية إلى " أن الأطفال الكنديين أصبحوا لا يدركون أنهم كنديون لكثرة ما يشاهدون من برامج تلفزيونية أمريكية " ³ فلم يعد خفيا سعي العولمة الإعلامية بترسانتها الدعائية إلى تعويم تلفزيونات العالم وكل الأقنية الإعلامية والثقافية المحلية والعالمية بالمنتجات الاستهلاكية الممجة لنموذج " القلب الأمريكي المتفوق " وجعله الأكثر روجا وانتشارا وإيمارا .

¹ د. أحمد الرشيد، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر، عدد 85، 1994، ص 3.

² د حسين سهيل الفتلاوي ،العولمة وأثرها في الوطن العربي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن 2009 ط 1 ص114

³ د حسين سهيل الفتلاوي ،العولمة وأثرها في الوطن العربي ، المرجع السابق . ص114

ففي ظل سيطرة الشركات العالمية للإعلام على مضامين الإعلام العالمي والمحلي للدول ، سواء من خلال تحكم هذه الأخيرة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطويع تطوير هذه الوسائل لمصلحة تكريس مزيد من الهيمنة الغربية ، أو من خلال التحكم في مضامين إنتاج المادة الإعلامية و توزيعها ، يحدث بشكل غير مباشر ، وغير معلن، إفراغ فكرة الحق في الإعلام للجميع من محتواها ، مع تسطيح مبدأ " تكافؤ الفرص " اللذان يروج لهما الفكر الليبرالي ، كقاسم بين جميع شعوب العالم، للتعبير عن تطلعاتها إلى عالم واحد متضامن .

غير أن واقع الحال على الأرض يتجه في غير ما يدعيه منظري العولمة والفكر الليبرالي عندما يتم غرض الطرف عن مسألتين على غاية من الأهمية ، بتتفيه أهميتهما في وجدان الشعوب ، وتسفيه الأفكار المنادية بأهمية التمسك بهما، وهما مبدأي سيادة الدولة والحق في التنوع الثقافي .

فقد بدأ عصر العولمة مستغلا ثورة الاتصالات التي شملت جميع ميادين وسائل الاتصال الجماهيري، بالرهان على سرعتها المستمرة، فضلاً عن قدرها على اختراق الآفاق واختزال الأبعاد والمسافات، الأمر الذي يزيد من التشابك السريع للمعطيات، في تصاعد وتمدد وبشكل يومي ، وهذا ما سيؤدي بدوره إلى الانتشار الواسع للثقافات القادرة على فرض نفسها تكنولوجيا وتسويقيا " وبذلك أصبح من المتعذر فرض رقابة الدولة على الإعلام الوافد ،واليوم ليس بمقدور أي بلد من العالم أن يعيش بمعزل عن العالم"¹.

فقد تعاظم دور كبرى الشركات العالمية في مجال الاعلام والاتصال على احكام قبضتها على كل مضامين ما يتم انتاجه وبثه من منتجات اعلامية ومنها مجموعة تايم وارنر ، مجموعة برتلزمان ، مجموعة فياكم ، مجموعة ديزني ، نيوز

¹ فاروق أنيس جرار، الرسالة والصورة - قضايا معاصرة في الإعلام، وزارة الثقافة عمان الأردن،، 2001 ص

كوبوريشن ، مجموعة تي سي تي ، مجموعة يونيفارسال ، مجموعة بولي غرام لشركة فيليبس ، مجموعة سوني ، مجموعة جينرال اليكتريك ...¹ الخ فوسائل الإعلام لم تبق في منأى عن التحولات التكنولوجية الشاملة خاصة تلك التي خلفها ظهور البث الفضائي التلفزيوني المباشر و الانترنت، " الذي عمل على مواجهة الدولة بتخطي حدودها السياسية والجغرافية من خلال السماوات المفتوحة والوسائط المتعددة ، فالدولة كانت تتصرف من منطلق إنها القوة الشرعية الوحيدة التي لها الحق في تنظيم وتحديد مضامين العملية الإعلامية على ترابها و في مواجهة شعها من مرجعية سياسية أو إيديولوجية،

غير ان هذا المناخ الاعلامي المعولم افصح عن واقع مغاير ، اربك الدولة الوطنية في الدول الضعيفة خصوصا ، واقع يبنى عن أفق سياسية واجتماعية جديدة ذات معالم تبشر في مظهرها عن شكل من اشكال الديمقراطية المباشرة ، بما يتيح الانترنت والبث الفضائي المباشر ، والوسائط الجديدة ، ما أحدث وسيحدث تساؤلات عدة في المشهد السياسي بالدرجة الأولى.²

وما يضاعف من أهمية و خطورة تشعب الإعلام الوافد في حياتنا، أن تطور تقنيات و استخدامات وسائل الإعلام والاتصال ذاتها، قد بدأت فعلا بالتأثير في طريقة تفكيرنا وسلوكياتنا وتساهم . رغما عنا . وبقدر كبير جدا في صناعة و توجيه قناعاتنا و في تنميط اهتماماتنا ورغباتنا وأذواقنا ، وهو دور كانت تحتكره " الدولة القومية " بالاستعانة بمؤسسات التعليم وأماكن العبادة وما تبثه من قيم على قناتها الإعلامية محليا .

أولا . مفاهيم حول العولمة الاعلامية

¹ د أحمد عيسوي ، مدخل الى علوم الاعلام والاتصال ، دار الكتاب الحديث القاهرة 2014 ص 74/72

² د.انتصار إبراهيم عبد الرزاق و د.صفد حسام الساموك، الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ،سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع ،الطبعة الالكترونية الأولى 2011، ص. 19 .

أ. مفهوم العولمة

تعددت التعريفات الخاصة بمفهوم العولمة التي تشير إلى ارتباط نجاحات العولمة بتقلص نفوذ الدولة على إقليمها وإزاء مواطنها ، وأشهر هذه التعريفات تعريف رونالد روبرت ستون ، الذي يرى إن العولمة هي عملية لبلورة العالم في مكان واحد، وأن يفضي ذلك إلى ظهور حالة إنسانية عالمية، وفي كتابه عن العولمة الذي وضعه عام 1997 وترجم إلى العربية 1998 عرف رونالد روبرت ستون العولمة بأنها تشير إلى ضغط العالم وتصغيره من ناحية ، وتركيز الوعي ككل من ناحية أخرى ، وتعريف روبرت ستون يركز على إلغاء الحدود والحواجز بين الأفراد والدول ، مما يعني ضغط العالم وتصغيره وزيادة الوعي به ككل¹.

ب. مفهوم العولمة الإعلامية

إن أهم ما يميز هذا المفهوم هو تركيزه الشديد على فكرة انكماش العالم عبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال العالمية والتي تتضمن أموراً كثيرة منها تقارب المسافات والثقافات وتربط المجتمعات والدول حينما لم يعد بالإمكان العزل والانعزال وسرعة التحولات والمستجدات وعدم القدرة على مجاراتها .

ويعرف أنتوني جيندز جدلية الدولة وعولمة الإعلام ، مشيراً إلى أن العولمة الإعلامية هي " ضغط للزمان والمكان، فهي سمة رئيسية في العالم المعاصر، ويشير جيندز إلى مواقع زحزحة إعلام العولمة لمكانة الدولة باعتبار أن عولمة الإعلام هو الامتداد أو التوسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه ، وذلك كمقدمة لنوع من التوسع الثقافي ، مشيراً إلى أن وسائل الاتصال التكنولوجية الجديدة

¹ رونالد روبرت ستون ، العولمة النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية ، ترجمة احمد محمود ونور أمين ،

المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة 1998 ص 295/289

جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية ، والتقليل من مشاعر الانتماء أو الانتماء إلى مكان محدد " ¹ فعولمة الإعلام تهدف أساسا إلى تكثيف العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي عبر الأذرع الإعلامية الكبرى ، بقصد أحداث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج ، ويتم معها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية. ذات بعد عالمي .

ج . سمات إعلام العولمة

تجاوبا مع هذا المنحى ، بات جليا انحصار المنتج الإعلامي المحلي في عموم وسائل الإعلام ووقوعه رهين ذوق عام جديد مهيمن ، يتجه باستمرار نحو الترفيه والتسلية والثقافة السطحية والتقنية الماهرة و المؤثرات السمعية البصرية وكل ما يصرف الأذهان عن خيار العولمة . فإعلام عصر العولمة من أهم سمات مضامينه انه :

01. الامعان في تسليط الأضواء على كل ما يثير الرأي العام ويصنع الجدل.
02. ايلاء الحيز الأوفر للصفحات الإشهارية والإعلانات وللدعاية السياسية كأولوية على حساب "الخبر" .

03. التفتن في صناعة النجوم وتسويق صورتها واستغلالها بشكل ماهر .
- 04 . مخاطبة العصب والجهات والاقليات و الافراد بديلا عن الدول والحكومات والجهات الرسمية .

05. العمل على عزل الافراد داخل الأسرة كهدف بديل عن العائلة أو العشيرة.
06. استخدام الصورة والصوت والطباعة في آن معا في الاقناع إذا ما تعلق الأمر بأحداث تتقاطع ومصصلحة مالكي وسائل الإعلام ، ويتغافل عن الكثير منها ، متى كانت مآلاتها في غير ما يخدم أطروحات العولمة .

¹ ANTONY GIDDENS .MODERNITY AND SELF_IDENTITY:SELF AND SOCIETY IN THE LATE MODERN AGE ;STANFORD UNIVERSITY PRESS,1991 .P21

07. إعلام لا يتردد في نقل التفاصيل الدقيقة عن أحداث تافهة لمتلقي يبعد عن هذه الأحداث بآلاف الكيلومترات ، لا يصله من أخبار ما يحدث في محيطه أي شيء يذكر.

08 . إعلام يجتهد في إزاحة عائق قدسية ثلوث اللغة والدين و التاريخ في مخاطبة المتلقي .

09 . إعلام يروج لثقافة الاستهلاك ، والانتصار لقيم الليبرالية والانهار بنمط حياة الغرب الأمريكي بالخصوص.

10 . إعلام يصير على استمرار سيل التدفقات في مجال المنتجات الإعلامية غير المنقطعة لضمان الأثر المرغوب ، وعدم إتاحة فرصة إدراج مضامين أخرى من خارج منظومة القيم الغربية المعولة .

. لذلك " فقد انتقدت دول العالم الثالث ، الغرب المتقدم في موضوع التدفق الإخباري على اعتبار أن الصحافة الغربية تقدم خلال تغطيتها الإخبارية صورة غير واضحة ، وسطحية عن الواقع في دول العالم الثالث وان هناك دوما تحيز لدى الإعلام الغربي"¹

ثانيا . العولمة والبحث عن المجتمع العالمي

العولمة بهذا المفهوم هي العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وتقنيا وبيئيا ، مع التسليم بأن العولمة هي اتصال شعوب الأرض ببعضها البعض ، بما يعني في نهاية المطاف إغفال وتففيه أهمية الحدود بين البلدان المختلفة.

غير أن الواقع الدولي المعيش ، يغفل الإشارة إلى أن درجات هذا الاتصال تتفاوت تبعا للظروف الاقتصادية والجغرافية للشعوب ، بل إن أنماط هذا الاتصال تختلف نظرا لاختلاف عادات وتقاليده وطبائع الشعوب و معتقداتها . فالعولمة بهذا المفهوم ، هي كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو من دون

¹ . د فاروق خالد ،الإعلام الدولي والعولمة الجديدة ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، 2009 ط1، ص 145

قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد ، تمهيدا لظهور المجتمع العالمي الواحد الذي يكون قد بدأت ملامحه في عمليات الدمج الاقتصادية الكبرى في مجال الشركات العابرة للقارات منذ عقود ، وهو ما يشير إلى الارتباط التاريخي لظاهرة العولمة بالمجال الاقتصادي بداية ، حيث تم فعلا اندماج آلاف الشركات في كيانات محدودة.

العولمة ومعضلة الدولة القومية .

في رأي المفكر الدكتور محمد عابد الجابري العولمة هي "نظام يقفز على الدولة والوطن والأمة، نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات ، ومن ثم إذابة الدول القومية . الوطنية . وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الشرطي لشبكات الهيمنة العالمية . وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه ، وإضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤدي حتما استيقاظ وإيقاظ اطر الانتماء السابقة على الأمة والدولة كالقبيلة والطائفة و التعصب المذهبي والدفع بها جميعا إلى التقاتل والتناحر والإفناء المتبادل ، إلى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية القومية ...إلى الحرب الأهلية"¹

.وفي رأي الدكتور جلال أمين أن " الذين يهللون لظاهرة العولمة يقعون في خطأ فادح ، فهم يفهمون العولمة أو يحاولون تصويرها على أنها تنطوي على عملية تحرر من ربقة الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الواسع ، تحرر من نظام التخطيط الأمر الثقيل إلى نظام السوق الحرة ، تحرر من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعا ، تحرر من التعصب لايديولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أي تعصب و تشنج ، تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة من التحيز المسبق لأمة أو دين أو أيديولوجيا بعينها إلى عقلانية العلم وحياد التقانة...هكذا تصور لنا العولمة ...مع الزعم بأننا في كل هذه

¹ د محمد عابد الجابري ،العولمة والهوية الثقافية ، في كتاب : العرب والعولمة ،صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1998 ، ص 303/304

الأمر مقبلون على عصر جديد مجيد تنتصر فيه كل هذه القيم الرفيعة...كم يكون العالم جميلا لو كان لو كان كله صحيحا ، ولكن الحقيقة للأسف غير ذلك ، بل عليها عكس هذا بالضبط وإنما يساعد على تصديق كل هذه الأشياء ، وتدعيم هذا الخطأ الفادح ، إن لفظ العولمة لفظ يصف ما يجري على السطح من دون أن يفصح عن محتواه الحقيقي ، إذ أن الكلام يجري عن العولمة من دون أن يثار السؤال عما تجري عولته"¹

وفي دراسة علاقة العولمة بالدولة القومية ، يعتقد بان الحكومات في عصر هيمنة " الصورة " عبر الوسائط الاعلامية باتت اكثر حساسية في السنوات الاخيرة للصورة القومية لبلادها ، فهي تبذل جهودا مضنية لتشكيل صورة قومية ايجابية ، وتبذل جهود اكبر لحماية هذه الصورة .²

يشير كثير من المفكرين بأصابع الاتهام إلى العولمة بأنها " تتحدى الدولة القومية وتتلعب بسيادتها وخصوصياتها عندما ترغمها على فتح حدودها لنوع جديد من التنافس الحر ، بحيث تنطوي العولمة على تفتيت الحدود الوطنية ومن ثم إضعاف السلطة الوطنية وقدرتها على تطبيق القوانين الوطنية داخل تلك الحدود وعلى التحكم في تدفقات وانسياب رؤوس الأموال "³ . في هذا الصدد يدعو أستاذ العلوم السياسية الأمريكي جيمس روزناو المفكرين إلى الكشف عن جوهر العولمة قبل الاجتهاد في صياغة تعريف شامل لها.

وفي رأيه أن هناك عمليات ثلاث تكشف عن الجوهر الحقيقي للعولمة وهي :

¹ جلال أمين ، العولمة ، سلسلة أقرأ ، دار المعارف ، العدد 636 مصر 2002 ط 1 ص 31/32

² أ د سليمان صالح ، وسائل الاعلام وصناعة الصورة الذهنية ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت 2005 ، ط 01 ص 39

³ د عاطف السيد ، العولمة في ميزان الفكر ، دراسة تحليلية . دار فلمنج للطباعة ، مصر 2002 ط 1 ص 32

. العملية الأولى وتتحصل في انتشار المعلومات . العملية الثانية، تتمثل في زيادة معدلات التشابه بين المجتمعات والمؤسسات. العملية الثالثة و تنصرف إلى إخفاء الحدود بين الدول.¹

والواضح أن العمليات الثلاث شديدة الصلة بعضها ببعض، فانتشار المعلومات على نطاق واسع يمهّد بالضرورة إلى خلق تشابه في الفعل ورد الفعل وفي أنماط السلوك ، وهو ما يؤوّل بالمجتمعات نحو التملل من شيء اسمه الحدود الإقليمية للدولة القومية وبالتالي العمل على تنمية الشعور العالمي بإلغائها ، وترسيخ الاعتقاد بان العالم بدونها أفضل للجميع .

و إذا كانت العمليتان الأولى والثانية في جوهر العولمة بحسب روزناو ، يكتنفها قبولاً ظاهرياً يغري عديد الشعوب باعتناق وعود العولمة ، فان العملية الثالثة في جوهر العولمة و المتمثلة في الدعوة إلى إخفاء الحدود بين الدول وما يترتب عنها من ثورة تحول جذري في شكل المجتمع الدولي المعاصر ، هذه العملية هي أساس الخلاف بين من يروجون لفكر العولمة ومن يناهضونها لأنها تعني الاختفاء التدريجي للدولة القومية وتعني عملياً المظاهر الثلاث لانتهاك سيادة الدولة المتمثلة في ، انكماش نطاق نشاط الدولة الوطنية ، انتقال السلطة إلى خارج الحكومة ، انتقال السلطة إلى خارج الدولة.

ثالثاً . مؤشرات انتهاك الاذرع الإعلامية لسيادة الدول

تاريخياً يعود ميلاد الدولة الوطنية أو الدولة القومية إلى عام 1648 تاريخ انعقاد معاهدة واستفاليا التي حددتها بعناصرها الثلاثة ، الشعب والإقليم والسيادة على أنقاض كل من الدولة الإمبراطورية و الدولة الإقطاعية.

وعندما يتم عبر السماوات المفتوحة لتداول المعلومات ويتم إلغاء الحدود بحجة مرور السلع والخدمات فان اختفاء عنصرين أساسيين من عناصر قيام الدولة الوطنية ، وهما الإقليم والسيادة التي لا تقبل التصرف فيها ، ولا تقبل التنازل عنها .

¹ جيمس روزناو ، ديناميكية العولمة : نحو صياغة عملية ، قراءات إستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 1996 ص 13 / 15

غير أن واقع الحال بفعل تأثيرات العولمة الإعلامية قد احدث شرخا كبير في مقومات ومظاهر تجسيد هذه السيادة التي فرضتها معاهدة واستفاليا وتمسكت بها شعوب العالم ودولها إلى سنوات وهي :

أ. مظاهر انكماش نطاق نشاط حراك الدولة الوطنية.

إن اتجاه قوى العولمة نحو إلغاء الحدود الجغرافية في المجال الاقتصادي ، و محو أي قيود مادية أو ثقافية المختلفة للسلع والخدمات ، التي كانت من صميم مهام سلطة الدولة الوطنية ، وحققها بناء على ما تراه من مصلحتها القومية أن تحول دون الانسياب الحر واللامشروط للسلع والخدمات ورؤوس الأموال داخل هذا الفضاء العالمي الذي يشمل الكرة الأرضية كلها .

إن هذا الوضع في رأي محمد عابد الجابري " عبارة عن تنازل الدولة الوطنية ، أو حملها على التنازل عن حقوق لها لصالح العالم أو لصالح المتحكمين فيه "¹ لذلك قد تعني العولمة التفريط في حق السيادة بما يعنيه من سلطان مطلق للدولة على إقليمها ومواطنيها

في الداخل واستقلال كامل في الخارج ، " والتنازل عن هذا الحق لمؤسسات فوق قومية ، هي مؤسسات العولمة والعودة إلى ما قبل المجتمع الحديث بالإحياء المتعمد للعصبية القديمة وفي الحالتين تضعف سلطة الدولة وتهترئ ، ولا تستعصي على الاختراقات الخارجية "² وهو ما بدأت ملامحه تتجلى بفعل العولمة وهيمنة الشركات العابرة للقارات ، عندما يتم تسجيل أن النظام الدولي طوال القرن العشرين كان محكوما بالاعتبارات الجيوبوليتيكية أي الجغرافيا السياسية ، غير أن كل المؤشرات في عصر العولمة تشير إلى أن القرن الواحد والعشرين تتحكم فيه الاعتبارات الاقتصادية أساسا .

¹ محمد عابد الجابري ، قضايا في الفكر المعاصر : العولمة ، صراع الحضارات ، العودة إلى الأخلاق... مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، 1997 ص 135

² د محمد إبراهيم منصور وآخرون ،، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2003 ط 1 ص 126

وعليه " فان حدود الدولة السياسية صارت أسوارا وهمية تتحرك فيها بحرية غير محدودة الشركات المتعددة الجنسيات بنفوذها الاقتصادي والسياسي الواسع ، والتي صار بمقدورها تحت ضغط الدول الأم التي تمتلك أسهمها أن تروض السلوك السياسي للأمم المتمردة"¹ . ومن مؤشرات انكماش نشاط الدولة الوطنية في عصر العولمة ، ما تفرضه المنظمة العالمية للتجارة من قواعد وأحكام وقيود بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على سلطة الدولة في صياغة سياساتها النقدية والمالية عن طريق الخصخصة والتكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي .

ويزداد تراجع مبدأ السيادة . وهو المبدأ الأصيل في قيام الدولة الوطنية . مع التمدد في نطاق نشاط المنظمات الدولية ، التي باتت تلزم الدولة الوطنية على تغيير تشريعاتها الوطنية ، بتكيف مضامينها بما ينسجم مع ما يصدر عن هذه المنظمات الدولية من قرارات وتصرفات ثبت أن جلها يخدم قوى العولمة التي تعمل لفائدة الشركات المتعددة الجنسيات والدول التي تنتهي إليها .

ومن أمثلة هذه الضغوطات ، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية (تربس) التي أقرتها دورة الاوروغواي في مفاوضاتها في مراكش المغربية عام 1993، وهي اتفاقية تخدم بالأساس المصالح الاقتصادية الكبرى للأباطرة شركات الأدوية العملاقة في الغرب ، بحيث لم يعد من الممكن لأي تشريع محلي لحقوق الملكية الفكرية ، لأية دولة في العالم ، أن يصدر تشريعا متعارضا مع هذه الاتفاقية الدولية ، فهذه الدول توجد أمام خياران لا ثالث لهما ، فإما أن تنسخ التشريعات الوطنية من هذه الاتفاقية الدولية وتأخذ بها كاملة ، أو تعيد النص التشريعي إلى المجالس التشريعية الوطنية ليقوم إما بإلغائها أو إزالة التعارض بينها وبين التشريعات الدولية ، أو تتبنى الاتفاقية الدولية بكامل موادها وتعتبرها تشريعا محليا كما فعلت كثير من الدول النامية ، مفضلة مبدأ السلامة وتفادي المواجهة .

تجنبنا لهجمات قوى العولمة . وتبلغ انتهاكات السيادة ذروتها " بتشريع قوانين في بلد تسوغ التدخل الدولي في بلد آخر ، كتشريع قوانين لحماية حقوق الأقليات الدينية في

¹ د محمد إبراهيم منصور وآخرون ، نفس المرجع ص 127

العالم من قبل الكونغرس يعطي الولايات المتحدة حق المراقبة والتدخل في شؤون الدول الأخرى طبقا لمعايير مزدوجة " ¹

فانكماش نطاق نشاط الدولة ، هو زاوية ضيقة من صنع قوى العولمة ، يتم حشر أجهزة الدولة القومية فيها ، الأمر الذي يكبل كل حركاتها اتجاه إقليمها ومواطنيها بسلسلة من الاتفاقات الدولية والضرورات الاقتصادية والتكنولوجية ، وهو ما سوف يؤول بها إلى إضعاف سلطاتها وتآكل مبدأ السيادة الوطنية في قراراتها لاسيما بالنسبة للدول النامية التي كثيرا ما تضطرها الضغوط الداخلية والخارجية إلى الانصياع إلى قبول ما هو متاح من خيارات ضيقة .

هذا الوضع الدولي الموسوم بتعسف قوى العولمة إزاء الدول النامية ، الهشة اقتصاديا، غير المستقرة سياسيا ، المتخلفة تكنولوجيا ، يدفع بالدولة مضطرة إلى ذوبانها في كيانات اكبر منها ، كالاتحاد بمضلة دولية أو إقليمية أو تحالفات عسكرية ، كما قد يكون ذلك سببا في تفتيتها إلى كيانات عصبوية اصغر منها كإذكاء الشعوب الجمعي لدى مواطنيها بالانتماء إلى القبيلة ، أو إلى المذهب، أو إلى العرق ، بدل تقوية الإحساس بالانتماء للدولة .

هذه الضغوط الدولية المتزايدة تدفع بالدولة الوطنية إلى التفريط المستمر في استقلالية قرارها الوطني والتنازل شيئا فشيئا عن مبدأ السيادة الوطنية.

وإذا كانت سيادة الدولة القومية تعرف كل هذه الانتهاكات ، وعلى أكثر من صعيد سياسي، اقتصادي، وتشريعي كما سلف ذكره ، فان ما يحدثه الاختراق الاتصالي الإعلامي المعرفي لحدود الدولة تحت غطاء التخطي الإعلامي للحدود والسماوات المفتوحة ، يزيد من خطورة هذه الاختراقات ، ويجعلها أكثر إحراجا للأنظمة السياسية في الدول النامية ، عندما يتم استثمار كل ذلك دعائيا ، وبشكل انتقائي موجه ، فيتم إظهار جهاز الدولة في حالة من الوهن والترهل في التعاطي مع المشكلات الداخلية لمواطنيها ، كالبطالة والندرة و انتهاك الحق في حرية التعبير

¹ د محمد إبراهيم منصور وآخرون ،العولمة وتداعياتها على الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ص128

وحقوق الإنسان ، وانتهاك حقوق الأقليات وما إلى ذلك من معضلات التنمية .
فيما يجتهد إعلام العولمة في نقل أوضاع مشابهة في البلاد المتشعبة بفكر العولمة أكثر
تجاوبا مع تطلعات وانشغالات المواطنين .

و في كل ذلك يجتهد إعلام العولمة بترسانة مؤسساته الإعلامية الضخمة ،
والمؤسسات الإعلامية الأخرى التابعة في تصوير البون الشاسع بين العالمين ،
بتضخيم وتهويل سلبيات ما يحدث في الدول النامية ، وكأنه لا يوجد تحت شمس
الدولة القومية المناهضة لفكر العولمة ما يستأهل الإشادة والتنويه ، وبالمقابل يتم
تعظيم كل ما تجود به العولمة ، وكأن الشعوب هناك تعيش ربيع العمر ، خال من
كل ما يكدر صفو الناس والمؤسسات على حد سواء . فعلاقة الدولة الوطنية
بالإعلام بات يربط بينهما رابط ضعيف جدا ، يكاد ينفرط من كثرة و شدة
التجاذبات التي نجم عنها كثير من مظاهر التباعد والقطيعة وانصراف الشأن
الإعلامي إلى خارج الدولة .

ب . مظاهر انتقال " السلطة " إلى خارج سيطرة الحكومة

يعرف فقهاء القانون الدستوري صلاحيات الحكومة داخل الدولة ، بأنها الهيئة
الرسمية التي تتولى سلطات الدولة و تنوب عنها في تسيير الشأن الداخلي والخارجي
في مواجهة شعبها وفي مواجهة الدول الأخرى.

إذا كانت مهمة تعبئة الرأي العام الداخلي ، والانشغال برسم قيم واضحة
داخل الدولة ، دوما شأننا يخص جهاز الدولة في إطار مشروع المجتمع الذي ترتضيه
لشعبها ، وهي في كل الحالات جزء أصيل من مهام الحكومات داخل الدول ، تسنده
بمعرفتها إلى عدة جهات من بينها مختلف وسائل الإعلام والاتصال . عمومية كانت أو
خاصة . ووسائل الدعاية و دور السينما وقاعات المسرح ودور النشر وغيرها ، فان
كل المؤشرات الآن تشير إلى أن الحكومات قد أجبرت على بدئ نفوذ يديها من هذه
المهمة تدريجيا في اتجاه الزوال ، وليس أدل على ذلك من استهجان كثير من
الأطروحات المهيمنة على الساحة السياسية والفكرية لمسألة بقاء جهاز اسمه "
وزارة الإعلام " في أي حكومة جديدة من العالم والاستعاضة عنها في أحسن الحالات

بمجلس أعلى للإعلام أو بميثاق أخلاقيات ممارسة مهنة الإعلام أو بهيئة استشارية وطنية للإعلام ، تجمع نخبا من المشتغلين بقطاع الإعلام .

وزيادة عن ذلك تتجه ملكية وسائل الإعلام و العملية الإعلامية برمتها ، وبشكل واضح نحو التركيز والتمركز ، لأجل انفراد وسائل الإعلام . بحسب ثقلها ونفوذها . بالمتلقي المستهلك للمادة الإعلامية .

فبعيدا عن السلطة الرقابية للدولة القومية وأدواتها التقليدية ، كالأسرة ، والمدرسة وأماكن العبادة ، ظهرت عديد التحولات الإستراتيجية الخطيرة ذات الإبعاد المختلفة ، وان كانت هذه التحولات تحمل من الأوجه الايجابية ما لا يمكن إخفائه ، ومن من هذه التحولات الإعلامية البارزة التي يعرفها قطاع الإعلام في عصر العولمة نذكر ما يلي :

01. انتقال تمركز ملكية وسائل الإعلام والاتصال من القطاع العمومي (تحت إشراف الحكومة) اتجاه مزيد من التملك لفائدة القطاع الخاص .

02. انتقال وسائل الإعلام من القنوات الإعلامية العامة (تجتمع حولها كل الأعمار والاهتمامات)إلى قنوات إعلامية متخصصة تنفرد بكل شريحة على حدى .

03. انتقال مضامين المنتجات الإعلامية من احتكار الإعلام المحلي إلى الإعلام العالمي، من احتكار مؤسسات الإنتاج الإعلامي من داخل الدولة، إلى الشركات المتعدد الجنسيات أو العابرة للقارات.

04. انتقال بنية الإعلام المعد للاستهلاك من الإعلام الجماهيري (الصحف، الإذاعة والتلفزيون) إلى إعلام تفاعلي يعتمد إشراك المتلقي في صناعة واستقبال الرسالة الإعلامية .

لقد بات واضحا إزاء هذه التحولات أن الوضع الدولي الجديد والانفتاح الإعلامي والثقافي الكوني " ستعرض كل الحكومات إلى مزيد من الضغط للاتجاه نحو التخصيص في قطاع الإعلام والثقافة ، ذلك أن روح العصر الحديث ، عصر العولمة، بما تحمله من دوافع قوية لمواكبة الإيقاع السريع للوقائع ولأحداث ، مع إلحاح المتطلبات الاجتماعية على ملاحقة لإدارة الفعالة للموارد ، والاستجابة

للتطورات التقنية الحاصلة في العالم بشكل يومي ، و المنافسة الشرسة على استمالة تصرفات وأهواء المتلقين ، " تصطدم اصطداما مباشرا مع جوهر الإدارة الحكومية الذي يتسم بالبطء و الرتابة و البعد عن المخاطرة و تشابك السلطات و الاستسلام للبدائل السهلة التي غالبا ما تكون سلبية و خصوصا في ظل ازدياد الضغوط على الميزانية العامة و عدم قدرة الإنفاق الحكومي على توجيه قدر كاف و متنام من الأموال لمواجهة الاحتياجات الخاصة بهذا النشاط ، فضلا على أن وجود البدائل الثقافية المتمثلة في القنوات التلفزيونية ووسائل النشر الخاصة يؤدي إلى منافسة غير متكافئة تجتذب المبدعين و الفنانين و الكتاب والأدباء بعيدا عن مجال الإدارة الحكومية ، و الأمثلة على ذلك كثيرة و متعددة " ¹ من ذلك أن كل الألفية الإعلامية العالمية المؤثرة في الصناعات الإعلامية من قنوات تلفزيونية فضائية عالمية " سي إن إن ، سكاي نيوز ، الجزيرة ، العربية ، ومحركات البحث الالكترونية مثل غوغل و ياهو و فايسبوك و تويتر تنتمي إلى رأسمال وشركات خاصة . فبرغم حظوة وسائل الإعلام الحكومية في كثير من الأحيان في الفوز بالحق الحصري في إذاعة بعض الأخبار التي تتحكم في مصادرها الحكومات ، إلا أن الواقع يثبت كل يوم ، أن اتجاه الرأي العام ينحاز دوما إلى ما يتم بثه في القنوات الخاصة .

إن اتجاه الإعلام العالمي نحو مزيد من الاندماج بين شركاته أو ما يسمى بالإعلام المدموج ، أخذ يتحد بشكل ظاهر للعيان منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي بقوة لفرض مضامينه ومصالحه المشتركة ، فقد تحول إعلام العولمة إلى أداة طيعة في يد مجموعة من الأشخاص يهندسون ويخططون سيناريوهات الحدث قبل أن يقع و يخلقون القيم والأخلاقيات التي تتناسب مع مصالحهم مثل، تيد تيرنر رجل الأعمال الأمريكي، مالك العديد من وسائل الإعلام، وشركات الترفيه مثل، استوديوهات يونيفارسال لإنتاج الأفلام، و مؤسس القناة الفضائية التلفزيونية العالمية الأولى سي أن أن و روبرت ماردوخ إمبراطور الإعلام العالمي الشهير ، وبيل

¹ الأستاذ الدكتور، سهيل حسين الفتلاوي ، العولمة وأثرها في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ص 274

غيتس الرئيس المدير العام لشركات ميكروسوفت العالمية ، ومدير موقع ويكيليكس جوليان اسانج ، و مالك الموقع الاجتماعي الاليكتروني الفيسبوك جوكر بيرج ، و شركة ديزني العالمية لصاحبها والت ديزني، فهؤلاء وغيرهم في الواقع هم من يحكمون العالم من وراء كاميرات التلفزيون و صفحات الانترنت ، والمنتجات الإعلامية والترفيهية ، وهي التي تصنع طفولة الأطفال ، وأذواق الكبار ، وتصنع شكل العلاقات بين الدول والشعوب وبين أفراد الأسرة الواحدة أيضا .

يحدث ذلك في شكل مستمر وبكثافة ، يتحول معها دور الحكومات إلى متفرج في غالب الأحيان ، التفرج على شلال متدفق من المعلومات والقيم والمعتقدات، فيه من المتعة والإبهار ما يحول بينها وبين التساؤل عن حقيقة دورها ومسؤوليتها أمام هذا الذي يحدث.

فهذا الإعلام العابر للقارات المهيمن على أداء الحكومات ، من الصعوبة بما كان مواجهته ، لأنه إعلام " يملك إمكانيات هائلة تجعله مسيطرا، فعلى سبيل المثال فإن إعلانا تلفزيونيا واحدا عابرا للقارات يكلف ما يكلفه في المتوسط فيلم سينمائي أوروبي.

ج . مظاهر انتقال "السلطة " إلى خارج " الدولة"

إذا كانت الرغبة في بلوغ العالمية تعني حق الشعوب والدول في التفتح على كل ما هو عالمي أو كوني ، أي بمعنى ، رغبة الأفراد والشعوب والدول في الارتقاء بالخصوصية المحلية إلى المستوى العالمي ، سواء بالنسبة لثقافتها أو فنونها أو آدابها وموسيقاها وإيديولوجيتها وصناعاتها وتكنولوجياتها وما إلى ذلك ، إلا أن العولمة غير ذلك تماما انطلاقا من أنها ظاهرة لا تخلو من عناصر إرادة الهيمنة على الآخرين وليس مجرد الرغبة في إيصال هذه الخصوصيات إلى الآخرين فهي بمعنى آخر إقصاء و إبعاد للخصوصية.

فالعولمة بذلك لا تخفي وضوح الإرادة و الرغبة في الاختراق و سلب الخصوصية ، و تجميع الهوية الثقافية لمجتمع ما ، مستغلة بذلك الإمكانيات الضخمة التي تحوزها لفرض ألوانها الإيديولوجية والاقتصادية والثقافية ، من غير قهر أو قمع أو إقصاء ،

مستعملة في ذلك سلاح التفوق التكنولوجي و سيل التدفقات، من سلع وخدمات ومعلومات بكثير من الابهارات والإغراءات ،

بهذا المعنى ، فان العولمة تدعو إلى إلغاء الدولة القومية و تحويلها أو نقلها إلى دولة عالمية واحدة تضم البشرية كافة ، تذوب فيها الحدود، وتتقلص بينها الإيديولوجيات، وتتخذ من النموذج الغربي الأمريكي القدوة .

و تبعا لهذا الواقع الدولي الجديد ، فان عصر المعرفة أو عصر المعلوماتية ، أو عصر العولمة الإعلامية ، قد بدا يكتسح مزيدا من المساحات ويزخم كبير في كل الاتجاهات ، متجاوزا حدود الزمان والمكان في حياة الوجود الإنساني بأكمله ، بل و تجاوز ذلك ليؤثر بشكل فاعل في المؤسسات و المفاهيم و القيم التي لا تنسجم و خصائصه و حاجاته ، وفي مقدمها جهاز الدولة نفسها عندما يتم إظهارها ككيان عديم الفائدة ، وقد وجد مواطنوها كل الحلول الظرفية لاحتياجاتهم خارج أجهزتها الرسمية ، وبعيدا عن أطرها .

وبناء على القاعدة القائلة بان الوظيفة تخلق العضو ، و انتفاء الحاجة إلى العضو يعني انقراضه على مر الزمن ، لذلك بدا حديث الساسة والمفكرين عن بداية نهاية الدولة القومية وبدأ يتردد بان السياسة و مؤسساتها و نماذج ممارستها بشكلها الحالي و السائد قد أضحت لا تتجاوب و طبيعة التطورات الحاصلة في العالم ، و لعل هذا هو الذي دعا الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك للقول " أعيدوا إلينا الدولة، أن الدولة هي في طريق فقدان السيطرة على أعمالها" بعد أن بدأ الكل يستوعب أن كثير من المسائل يتم النظر فيها خارج مؤسسات الدولة ، ومن وراءها في الغالب ، وبعيدا عن سلطتها الرقابية .

و حتى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، فطالما أكد مسؤولوها على ضرورة فرض الدولة سيطرتها على ما يحدث على إقليمها و عدم ترك الباب مفتوح أمام الشركات المتعددة الجنسية لان هذه الأخيرة تضعف من الدول ذاتها و تشكل دولا أخرى عديدة داخل الدولة ذاتها .

ينظر اغلب المحللين والدارسين للعجز الذي لحق بالدولة القومية ، جراء انتهاكات التدفقات غير المنتهية لوسائل الإعلام والاتصال ، لاختصاصات الدولة إزاء مواطنيها، أن مؤسسات الدولة أضحت لا تمتلك القدرة الفاعلة و المؤثرة على معالجة ذلك الكم الكبير من القضايا التي توجهها تحت ضغط الرأي العام ، و أن الحكومات تعاني من تراجع فرص تدخلاتها و تأكل سلطاتها ، فهي اليوم اقل قدرة للسيطرة على انتقال الأموال و المعلومات عبر الحدود ، و هي تواجه ضغوط العولمة على كل المستويات كما تواجه على مستويات أخرى الحركات الجماهيرية المطالبة بنقل السلطات المركزية إلى الأقاليم ، و إلى أجهزة ومؤسسات غير حكومية ، الأمر الذي قد يصل إلى المطالبة بالانفصال و في الحالات المتطرفة العمل على تفكك النظام العام و انهيار المؤسسات المدنية و تشجيع تفشي موجة من العنف داخل البلد الواحد .

ولعل ابلغ من كتب حول انتقال السلطة إلى خارج الدولة ومن منظري العولمة أنفسهم ، ما تناوله توماس فريدمان في كتابه " السيارة ليكساس وشجرة الزيتون " بشأن " الحكومة الخفية " و دور " القطيع الالكتروني " فيها. " فمنا مطلع التسعينيات . يرى فريدمان . أن الاقتصاد امسك بزمام المبادرة ، بحيث أصبحت السياسة تابعة له ، وتكونت عوامل خفية وقوى اقتصادية غامضة تستطيع ممارسة الضغط الفعال على القرار السياسي دون أن تكشف عن هويتها، وأصبحت حكومة أي قائد سياسي في مهب الريح إذا لم يضع في اعتباره شروط ومتطلبات هذه القوى الغامضة الخفية التي يمكن أن تسحب البساط من تحت قدميه بمنتهى البساطة ، سواء بممارسة لعبة المضاربات أو الديون التي تزداد أرباحها المركبة إلى أن تتجاوز القيمة الأصلية للديون التي تحولت إلى مشروعات على ارض الواقع لم تأت بأرباحها بعد ، هذه القوى الغامضة الخفية يسميها توماس فريدمان القطيع الالكتروني¹.

¹ . د نبيل راغب ، أقنعة العولمة السبعة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ، القاهرة ، 2001.

الخاتمة :

إن ثورة الاتصالات التي يعيشها المجتمع الدولي المعاصر ، أصبحت تعطي العملية برمتها دفعا قويا يتحدى كل الأشكال الكلاسيكية في العلاقات الدولية وفي علاقات الدول بمواطنيها وفي علاقة الأفراد بعضهم ببعض ، فقد بات من المستحيل تمكن الدولة الوطنية من مراقبة التدفقات المتسربة إلى داخلها والتي ترمي إلى التأثير في قيم و سلوكيات مواطنيها ، واستحالة تمكن الدولة الوطنية مجارة تلبية كل الاحتياجات والطلبات المتسارعة لشعبها في مجالات الاقتصاد والتجارة والصحة والتعليم و التشغيل والسياحة و ملاحقة التكنولوجيا . فالتقارب الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة . الاتجاه نحو ثقافة كونية واحدة ونفس الحس الاستهلاكي وتقاسم نفس القيم العالمية . سوف يسهم في رأي الكثيرين في " إضعاف قدرة الدولة / الأمة و سطوتها في التحكم والسيطرة على شعوبها نتيجة لانفتاح هذه الشعوب على أحداث العالم ونظمه وثقافته والحركات الفكرية المتلاطمة ، بما في ذلك الحركات التي تدعو إلى التمرد على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفروضة على بعض هذه الشعوب ، مما يجعل المواطن العادي يشعر بأنه مواطن في العالم ككل ، أكثر منه مواطنا في دولة / امة معينة ومحددة تحديدا واضحا ودقيقا"¹ .

والحقيقة أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال يتم توظيفها عولميا بشكل يتضمن كثير من الخبث والنوايا المبيتة ، هو صحيح أن الدولة القومية خاصة السائرة في طريق النمو منها ، غير قادرة على تغطية كل حاجات مواطنيها إلى مزيد من تقنيات الإعلام والاتصال تجاوبا مع روح العصر، غير أنها مقابل رذوخها إلى إشباع حاجات مواطنيها ومؤسساتها إلى هذه الضرورات التكنولوجية الاتصالية إنما هي في الحقيقة، تتخلى شيئا فشيئا عن مقاليد الإشراف والتحكم في عناصر السيادة فيها

¹ . د احمد أبو زيد ، المعرفة وصناعة المستقبل ، كتاب العربي رقم 61وزارة الإعلام الكويتية

(الشعب المتمرّد والإقليم المنتهكة حدوده ، وأقول السيادة ، وتراجع سلطة الحكومة) .

ففي رأي المفكر الأمريكي ولتر ب رستون ، في كتابه القيم " أقول السيادة ، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا يقول " لقد غيرت تقنية الأقمار الصناعية العالم إلى الأبد ، ولم تصل النتائج الكاملة إلى نهايتها حتى تاريخ اليوم . فهذه الأقمار الصناعية تربط العالم الآن في بنية تحتية إلكترونية تنقل الأخبار والمال والبيانات إلى أي مكان في العالم وبسرعة الضوء . وهذه الأقمار لا تنقل إرسال التلفزيون والراديو والهاتف حول العالم فحسب، بل إنها غيرت جذريا ، بفعلها هذا للأسوأ أو الأحسن " ميزان قوى الإعلام " أيضا وأبعدته عن الدولة وفي اتجاه الفرد¹ وهو ما يعني أن ثورة تكنولوجيا المعلومات في عصر العولمة ، تكون قد أثرت بشكل كبير في البنية الفكرية والإيديولوجية والاقتصادية للمجتمع الدولي الجديد، وهو مجتمع ، ما بعد الثورة الصناعية ، أو مجتمع ما بعد الدولة القومية أو الدولة الوطنية التقليدية . مجتمع دولي أساسه ليس تقوية العلاقة بين وحداته التي هي الدول ، إنما أساسه العلاقة بين شركات دولية عملاقة متعددة الجنسيات ، تتكئ في كل تحركاتها وبرامجها على مؤسسات إعلامية واتصالية شبيهة مهمتها إغراق السوق العالمية بخلق حس استهلاكي متشابه لا منتهي في كل مكان من المعمورة .

تمركز تكنولوجيا الإعلام والاتصال و صناعة المعلومات والتحكم في توزيعها في يد مجموعة شركات عالمية محددة تشترك في كونها تضع نفسها ومؤسساتها في خدمة مقاصد العولمة .

العمل على إبقاء الدول النامية في وضع التبعية في مجال الحاجة إلى مزيد من التدفقات الإعلامية والمضامين العلمية والثقافية والترفيهية ورغم ظاهر تمكين هذه الدول من عديد تكنولوجيايات الإعلام والاتصال وفق شروط معينة ، غير أن حجم

¹ ولتر ب رستون ، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا . أقول السيادة . ترجمة سمير عزت نصار و جورج خوري ، دار النشر للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1995 ط 1 ص 150

هذا التمكين من الوسائل والتقنيات يبقى بمعدل لا يرقى إلى ما هو متاح في الدول الصناعية الكبرى كما هو الحال مع الانترنت و محطات البث التلفزيوني الفضائية ودور نشر الصحافة والكتاب والصناعة السينمائية .

تسخير الأقنية الإعلامية و ممارستها الإعلامية العالمية ، لرسم صورة نمطية ايجابية للمؤسسات الخدمية والصناعية العالمية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلافها ، على أنها مفاتيح فعالة لكل انشغالات وتطلعات الأفراد والشعوب على اختلاف مواقعها وانتماءاتها ، مقابل إظهار الدولة القومية و حكوماتها وأجهزتها عاجزة عن أمام متطلبات شعوبها في الترفيه والاستعلام والشغل والسياحة و فرص التعليم والحق في الصحة باعتبارها حقوقا بسيطة من الحقوق العالمية للإنسان المعاصر ، والإيحاء الإعلامي المتواصل عبر النقاشات الإعلامية السمعية البصرية والكتابات الصحفية والأفلام التسجيلية والأشرطة العلمية بتوفر الحلول خارج مؤسسات الدولة .

اجتهاد التدفقات الإعلامية على اختلافها، وخدمات التكنولوجيا ، في تقديم الحضارة الغربية وثقافتها ، كقالب الأمريكي ، كنموذج متفوق ناجح ، يمكن أن يكون حلما قابلا للتحقيق في ذهن أي فرد من العالم وبشكل واقعي ، دون اعتداد بعاملي الزمان والمكان .

وهو ما يكون قد أحدث مسعى سلبيا اتجاه حق الشعوب في التنوع الثقافي الذي يتيح لكل الثقافات الحق في الوجود والانتشار ، وهو ما يتعارض دوما مع مقاصد قوى العولمة ، وهو ما يفسر أيضا سبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لقرارات وتوجهات منظمة اليونسكو .

مراجع الموضوع

د أحمد عيساوي ، مدخل الى علوم الاعلام والاتصال ، دار الكتاب الحديث القاهرة 2014 ص 74/72

د أحمد عيساوي ، مدخل الى علوم الاعلام والاتصال ، دار الكتاب الحديث القاهرة 2014 ط 01 ص ص 74/72

د. حسين سهيل الفتلاوي ، العولمة وأثرها في الوطن العربي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن 2009 ط 1

فاروق أنيس جبار، الرسالة والصورة – قضايا معاصرة في الإعلام، وزارة الثقافة عمان الأردن ، 2001.

د.انتصار إبراهيم عبد الرزاق ود.صفد حسام الساموك، الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ،سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع ،الطبعة الالكترونية الأولى 2011 .

رونالد روبرت ستون ، العولمة النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية ، ترجمة احمد محمود و نور أمين ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة 1998

د. فاروق خالد ،الإعلام الدولي والعولمة الجديدة ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، 2009 ط1
د محمد عابد الجابري ،العولمة والهوية الثقافية ، في كتاب : العرب والعولمة ،صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1998

جلال أمين ، العولمة ، سلسلة أقرأ، دار المعارف ،العدد 636 مصر 2002 ط
د. عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر ، دراسة تحليلية .دار فلمنج للطباعة ، مصر 2002 ط 1
جيمس روزناو ، ديناميكية العولمة : نحو صياغة عملية ،قراءات إستراتيجية ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 1996

محمد عابد الجابري ، قضايا في الفكر المعاصر : العولمة ، صراع الحضارات ، العودة إلى الأخلاق، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، 1997
د محمد إبراهيم منصور وآخرون ،، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان 2003 ط 1 .

د. نبيل راغب ، أقنعة العولمة السبعة ، دار غرب للطباعة والنشر والتوزيع ،، القاهرة ، 2001 ط 1.
د. أحمد الرشيد، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة. مصر، عدد 85، 1994
د. احمد أبو زيد ، المعرفة وصناعة المستقبل ، كتاب العربي رقم 61 وزارة الإعلام الكويتية 2005، ط 1
ولتر ب رستون ، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا . أقول السيادة . ترجمة سمير عزت نصار و

جورج خوري ، دار النشر للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1995.

ANTONY GIDDENS .MODERNITY AND SELF _IDENTITY:SELF AND SOCIETY IN THE LATE MODERN AGE;STANFORD UNIVERSITY PRESS ,1991